نص ردن

▪ علاء حسن

هجمان بيت

التعبير الشعبي في تفسير الكارثة بأنه "هجمان بيت" يلخص المأساة العراقية بكل فصولها وتداعياتها ، وما تتركه من آثار وانعكاسات على استقرار الاوضاع الامنية والسياسية في البلاد فحوادث يوم الخميس الماضي ، قوبلت بتجاهل واضح من الجهات الرسمية ، وعجز الإعلاميون عن الحصول على تعليق من مسؤول او ناطق ، فيما ظل التلفزيون شبه الرسمي يواصل عرض برامجه الاعتيادية ليقدم لربات البيوت طبخة اليوم مع نصائح باستخدام الطازج من الخضراوات والابتعاد عن الأغذية المعلبة ، وبعد مرور ساعات على سلسلة التفجيرات ، اتهم احد اعضاء مجلس النواب بعض القادة السياسيين بالوقوف وراء تنفيذها لإحباط مساعي الحكومة في استضافة القمة العربية في بغداد نهاية الشهر المقبل ، باعطاء رسالة الى القادة العرب بأن بغداد مازالت تعيش حالة "هجمان البيوت".

مساء الخميس الدامي ، اتضحت الصورة وكالعادة عبر شاشات الفضائيات ، فتركز الحديث حول الخرق الامني وضرورة تطهير الاجهزة الامنية من العناصر المرتبطة بجماعات ارهابية ، مع التأكيد على تفعيل الجهد الاستخباري ، ودعوة المواطنين إلى التعاون مع رجال الجيش والشرطة في تقديم المعلومات عن التحركات المريبة ، بمعنى اعطاء الدور الاكبر للمخبر السري في تحريك الدعاوى الكيدية ضد المشتبه بهم .

ما اعلن في الخميس الدامي ، تجاهل العديد من الحوادث ومنها نسف اربعة منازل في منطقة المعالف في البياع، ومقتل خمسة من افراد سيطرة في حي الشرطة الخامسة، و تدمير عجلة عسكرية في حي الفرات قرب مطار بغداد، وحصول مواجهات مسلحة في حي السيدية ، وتلك المناطق تشهد اجراءات مشددة نتيجة انتشار عشرات السيطرات ، وتقوم بعمليات تفتيش غير مجدية رافعة الشعار المألوف "اطبك عالتفتيش، ومنين رايح ومنين جاي ثم توكل على بركة الله مولانا ".

وسط الاستياء الشعبي الواضح من اداء الاجهزة الامنية وفي اجواء اندلاع ازمة سياسية تعصف في البلاد منذ مطلع العام الحالي، اعلن رئيس لجنة الامن والدفاع النائب عن ائتلاف دولة القانون حسن السنيد ان اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني، توصلت الى شبه اتفاق على حسم اختيار المرشحين لشغل منصبي وزارتي الدفاع والداخلية ، وفي غضون الايام القليلة المقبلة سينتهي الجدل والسجال حول هذه المسألة ، لان ممثلي الاطراف المشاركة في الحكومة من اعضاء اللجنة ، منحوا رئيس الحكومة حق اختيار المرشح المناسب لشغل المنصب .

يبدو بحسب تصريح النائب السنيد، ان ملف الوزارات الامنية في طريقه للحسم المؤكد ، ومن يعتقد أن ضمان أمن المواطنين واستقرار الاوضاع في البلاد ، يأتي من خلال تعيين وزير للدفاع وآخر للداخلية ، واهم جدا ، لأن الجهات المعنية بادارة الملف الامني تصر على اعتماد خطة قديمة اثبتت الاحداث فشلها، وعجزها عن احباط مخططات الجماعات الارهابية المصرة على "هجم بيوت العراقيين "سواء بالخرق الامني او باساليب اخرى تتفوق على قدرات وخبرات اكثر من عشرات القادة العسكريين ممن يحملون رتبة فريق ركن ، يتحملون مسؤولية "هجمان بيوت" المواطنين ، واطبك عالتفتيش مولانا .

انطلاق الحملة الوطنيّة الكبرى للتعرّف على ضحايا المقابر الجماعيّة والعمليّات الإرهابيّة

أعلنت وزارة حقوق الإنسان انطلاق الحملة الوطنية الكبرى للتعرف على هويات رفات ضحايا المقابر الجماعية والعمليات الإرهابية في بغداد والمحافظات، وأكد مكتبا الوزارة في محافظتي ذي قار وبابل انطلاق الحملة التي ستستمر لمدة عشرة أشهر.

امرأة تبحث عن افراد عائلتها في المقابر الجماعية

□ بغداد / المدى

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة حقوق الإنسان كامل أمين هاشم، في تصريح خص به "المدى": أن الحملة انطلقت يوم أمس الخامس والعشرين من شباط الجاري وتستمر لغاية التاسع والعشرين من شهر كانون الأول ٢٠١٢، بالتعاون مع وزارة الصحة ومؤسسة الشهداء السياسيين.

ودعا هاشم ذوي المفقودين إلى مراجعة مكاتب الوزارة في المحافظات لغرض تقديم المعلومات عن ذويهم المفقودين، مستصحبين معهم المستمسكات الرسمية التي تثبت صلة العلاقة بالمفقود، مفضلا أن يكون المراجعين أحد الوالدين أو أشقاء أو شقيقات المفقودين.

وبين أنه سيتم سحب عينات من دم ذوي المفقودين لإجراء فحص الحمض النووي (DNA) عليها ومطابقة نتائج الفحص مع فحوصات الحمض النووي للرفات الموجودة في وزارة حقوق الإنسان التي تم استخراجها من المقابر الجماعية، مشيرا إلى أنه في حال تطابق النتائج سيتم تسليم الرفات لذوي شهداء المقابر الجماعية.

من جانبه، دعا مكتب بابل لوزارة حقوق الإنسان ذوي ضحايا المقابر الجماعية والعمليات الإرهابية إلى مراجعته لأخذ عينات منهم لغرض مطابقتها مع فحوص الحمض النووي (DNA) لرفات الضحايا.

وقال مدير المكتب محمد عيسى مهدي لمراسل "المدى" في الحلة إقبال محمد: إن جميع مكاتب الوزارة في المحافظات باشرت أمس السبت، بالحملة الوطنية الكبرى لجمع عينات من الدم من ذوي شهداء المقابر الجماعية والمفقودين في زمن العهد المباد وضحايا العمليات الإرهابية لإجراء فحوص الحمض النووي والتعرف على هويات الرفات الموجودة لدى الوزارة.

وأشار إلى أن مكتبه قام بجميع الإجراءات لتهيئة المستلزمات المناسبة لإنجاح الحملة، وتمت مفاتحة رئيس مجلس المحافظة والمحافظ ولجنتي الشهداء والسجناء السياسيين وحقوق الإنسان في مجلس المحافظة، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني ودائرتي المهجرين والطب العدلي ومديرية الشهداء السياسيين في بابل للتعاون والتنسيق في هذه الحملة.

وأوضح مهدي أن الحملة تتضمن أخذ عينات من دماء ذوي الشهداء المفقودين ومطابقتها مع فحوص الحمض النووي (DNA) التي أجرتها الوزارة لرفات ضحايا المقابر الجماعية الموجودة لدى الوزارة، وفي حال تطابق نتائج الفحوصات سيتم تسليم الرفات لذويهم.

ولفت إلى أن دور المكتب يتمثل بأخذ العينات من ذوي الضحايا والمفقودين وملء استمارة خاصة بذلك ومن ثم إرسال العينات إلى المؤسسات الصحية لإجراء الفحوصات عليها، مشيرا إلى أن المكتب قام بتوزيع الملصقات الإعلانية في مركز المحافظة والأقضية والنواحي لإشعار ذوي الضحايا بالحملة.

وأفاد مهدي بأن الوزارة قامت بمثل هذه الحملة في العام ٢٠١٠ واستمرت لمدة شهر على شكل مرحلتين وتم جمع أكثر ٣١٧ عينة دم أرسلت إلى بغداد لإجراء الفحوص، لافتا إلى أن هذا العدد قابل للزيادة "لأن هناك شهداء مفقودين ونحن نكتشف مقابر جديدة باستمرار ولدينا في الجامعة الدينية أكثر من ٧٥ رفاتا تم نقلهم من مقبرة المحاويل".

وذكر مدير مكتب حقوق الإنسان، أن هناك مواقع مفترضة للشهداء في قضاء المحاويل والإسكندرية ومواقع أخرى، وهناك لجنة في كل محافظة تقوم بفتح المقابر الجماعية، يترأس اللجنة ممثل عن وزارة حقوق الإنسان وتضم في عضويتها ممثلين عن مديريات البلديات والتسجيل العقاري والآثار والزراعة وعقارات الدولة والأوقاف والتخطيط العمراني، إضافة إلى ممثل عن الجهة التي تقع المقبرة فيها.

بدوره أعلن مدير مكتب وزارة حقوق الإنسان في ذي قار انطلاق الحملة الوطنية لجمع معلومات عن ضحايا المقابر الجماعية، وسحب عينات الدم من ذوي الضحايا لمطابقة الحمض النووي مع الرفات التي يتم العثور عليها.

وأوضح الحقوقي محمد راضي بحر لمراسل "المدى" في الناصرية حسين العامل، أن مكتب الوزارة وبالتعاون مع الطب العدلي ومديرية الشهداء أطلق حملة لجمع المعلومات عن ضحايا المقابر الجماعية وسحب عينات الدم من ذوي الضحايا لغرض مطابقة الـ(DNA) مع الرفات التي يتم العثور عليها.

وأشار إلى أن مكتب حقوق الانسان في ذي قار سيقوم باستقبال ذوي الضحايا لغرض ملء استمارة معلومات عن فترة ما قبل فقدان ذويهم المفقودين، إضافة إلى سحب عينات من الدم من قبل فريق متخصص لإجراء فحوص الحمض النووي، مبينا أنه في حال وجود عجزة ومقعدين من ذوي الضحايا سيقوم الفريق بالانتقال ميدانيا إلى مقر إقامتهم لملء الاستمارة وسحب عينات الدم، لافتا إلى أن مديرية الشهداء ستقوم بتزويد مكتب حقوق الإنسان بأسماء المفقودين وعناوينهم.

ودعا مدير المكتب أهالي المحافظة إلى الإبلاغ في حال توفر معلومات عن وجود مقابر جماعية، مؤكدا على أهمية توثيق المعلومات عن تلك المقابر من قبل الجهات المختصة قبل الشروع بفتحها.

وشهد العام ٢٠٠٣ فتح مقبرتين جماعيتين غرب وشمال مدينة الناصرية، إحداهما في منطقة المصطفاوية والأخرى في منطقة سيد ذهب من قبل الأهالي.

فيما قام فريق متخصص من وزارة حقوق الإنسان فيما بعد بفتح مقبرة جماعية في منطقة الإسكان الصناعي جنوب الناصرية.

أهالي نينوى يطالبون بالخدمات والمحافظة تصادق على مشاريع جماليّة

□ بغداد / المدى

فيما انتقد العديد من أهالي مدينة الموصل نية السلطات المحلية في محافظة نينوى بتنفيذ مشاريع جمالية عدوها غير ضرورية لواقع حياتهم اليومية، عزا عضو مجلس المحافظة التوجه نحو هذه المشاريع إلى قلة التخصيصات المالية.

وتتمثل المشاريع التي أثارت انتقادات المواطنين والخبراء الاقتصاديين على حد سواء، بإعادة تأهيل الجزرات الوسطية في الشوارع أو تبليط أرصفة وما شابه ذلك، في وقت تعاني فيه الموصل نقصا حادا في الخدمات الأساسية والبنى التحتية بشكل عام.

وقال مواطن التقته إذاعة "العراق الحر": أن "هناك مشاريع تنفذ حاليا في الموصل غير مهمة وكان يفترض بالجهات المسؤولة تنفيذ مشاريع يحتاجها المواطن في حياته اليومية".

وأشار إلى أن أهالي المحافظة بحاجة إلى "مشاريع تحسين الكهرباء والماء والصحة والتعليم وتوفير فرص العمل، ومن الممكن بعد توفير كل ذلك الاتجاه نحو المشاريع الجمالية التي نعتبرها مرحلة ثانية".

أما عضو مجلس محافظة نينوى عبد الرحيم الشمري فقال في تصريحه: بالرغم من أن المحافظة لا تستلم حصتها كاملة من الموازنة حسب كثافتها السكانية، إلا أن تنفيذ المشاريع فيها يتم حسب ما يصلها من تخصيصات مالية.

وأضاف "لقد راعينا في إقرار المشاريع للعام الحالي أو حتى العام الماضي أن تكون مشاريع ذات نفع عام وإستراتيجية نوعا ما، مثل مشاريع قطاعات التعليم والصحة والبلديات وغيرها التي تهم المواطنين"، مشيرا إلى أنه في حال تنفيذ مشاريع إستراتيجية كبرى في المحافظة فإن الأمر يتطلب زيادة التخصيصات المالية عشرة أضعاف، بحسب قوله.

الخبير الاقتصادي الدكتور محمد نايف محمود، دعا إلى إخضاع المشاريع إلى الدراسة واستشارة المختصين قبل إقرارها ضمانا لتحقيق الجدوى الاقتصادية والاجتماعية منها، وأيضا للحيلولة دون الأضرار البيئية والاجتماعية المترتبة على تلك المشاريع.

وأكد أنه "من المهم أيضا أن تكون هذه المشاريع إنتاجية وخدمية تمس حياة المواطنين اليومية".

يشار إلى أن نقاشات وجدالا كبيرا دار بين أعضاء مجلس محافظة نينوى حول المصادقة على مشاريع موازنة المحافظة لعام ٢٠١٢ والبالغة أكثر من ٦٠ مليار دينار، البعض عدها مشاريع إستراتيجية، وآخرون اعتبروها ليست ذات نفع عام، وفريق ثالث اضطر للموافقة عليها خوفا من إعادة مبالغها إلى بغداد قبل إنجاز المشاريع كما حدث في الأعوام الماضية.

المواردالمائيّة في ميسان تحذّر من تناقص كوادرها الهندسيّة لقلّة الرواتب

□ ميسان / رعد شاكر

حذر مدير الموارد المائية في ميسان من تناقص أعداد الكوادر الهندسية في مديريته بسبب قلة الراتب وضآلة المخصصات المالية، مؤكدا أن العديد من المهندسين تركوا الوظيفة وتوجهوا إلى القطاع الخاص لتحسين أوضاعهم المعيشية.

وأوضح المهندس كاظم جلوب في حديثه لـ"المدى"، أن "العديد من المهندسين من مختلف الاختصاصات تركوا الوظيفة وفضلوا العمل في القطاع الخاص مع شركات مقاولات تمنحهم رواتب مجزية لا تقارن بالرواتب الحكومية الضئيلة التي لا تتناسب والجهود المبذولة من قبلهم". ولفت إلى أن نقص الكوادر الهندسية في دائرته بنسبة تتجاوز الـ٥٠٪ بات يشكل عائقا رئيسا في تسريع إنجاز المشاريع، محذرا في الوقت نفسه من أن بقاء رواتب ومخصصات الكوادر الهندسية على حالها سيدفع من تبقى منهم إلى ترك وظائفهم.

وقال جلوب: أنه مع قلة رواتب المهندسين العاملين في المديرية فإن مخصصاتهم الهندسية لا تتجاوز ٣٥٪ من الراتب الاسمي، في حين تحتسب لأقرانهم في بقية الدوائر الحكومية مخصصات تتراوح بين ١٠٠ – ٢٠٠٪، مؤكدا أنه "إذا ما بقي الحال على ما هو عليه فمن غير المستبعد أن يأتي يوم لن نجد فيه أي مهندس في الموارد المائية في ميسان".

جلوب أشار إلى أن مديريته تعاني أيضا من صعوبات في العمل بسبب نوع شبكة الري التي تدار بواسطتها الموارد المائية في ميسان، مبينا "كما هو معلوم فإن شبكة الري في ميسان تتكون من الأنهر والجداول الطبيعية التي يصعب السيطرة عليها حيث تشيع تجاوزات المزارعين وهدر في المياه بسبب استخدامهم أسلوب السقي البدائي (السيحي) إضافة إلى أن منظومة البزول ما زالت قاصرة".

ولفت إلى أن شبكة الري في ميسان تعد الثانية من حيث الطول على مستوى العراق إذ تبلغ نحو ثلاثة آلاف كيلو متر، منوها بأن تنفيذ مشروع ري العمارة بالكامل هو السبيل الأمثل للنهوض بواقع الموارد المائية من حيث التنظيم والسيطرة للتخلص من الري السيحي الذي يسبب تغدق التربة وملوحتها وبوار الأراضي الزراعية. مدير الموارد المائية أفاد بأن المشروع الذي نفذ قسم منه في سبعينات القرن الماضي توقف منذ ذلك الحين بسبب الحروب والحصار، مضيفا "في السنوات القليلة الماضية كان هنالك ضغط من قبل الحكومة المحلية ومديرية الموارد المائية باتجاه الجهات العليا لتفعيل هذا المشروع الذي يخدم في حال انجازه بالكامل ٧٠٪ من مساحة الأراضي الزراعية في ميسان، أي نحو ٥٠٠ ألف دونم ، وهو مشروع كبير يتطلب تنفيذه شركات عالمية متخصصة".

وبخصوص شكاوى المزارعين في ناحية سيد أحمد الرفاعي (٦٠ كم غرب العمارة) من شح المياه، أقر مدير الموارد المائية بوجود شح هناك، مبررا أن هذه المنطقة تعتمد على مصدر إرواء خارج سيطرة مديرية الموارد المائية. وأوضح أن ناحية سيد أحمد الرفاعي "تعتمد على نهر يجري من منطقة الغراف بمحافظة ذي قار وهنالك تجاوزات كثيرة عليه"، مبينا أنه "داخل الحدود الإدارية لميسان فقط هنالك أكثر من ٧٠ منفذا على هذا النهر والمشكلة كانت منذ زمن النظام السابق". وأشار جلوب إلى أن لدى المديرية مشروعين لحل هذه المشكلة "الأول هو تنفيذ قناة جديدة مبطنة ومحاذية للشارع الرئيس لنتمكن من مراقبة توزيع عادل للحصص المائية بين الفلاحين، وقد خصصنا له ٢٥ مليار دينار"، موضحا أن المشروع الثاني هو "مشروع الري المغلق وهو من المشاريع الريادية الحديثة ويتمثل بإيصال الماء بالأنابيب إلى حقول المزارعين حيث سيخدم ١١ ألف دونم ومن المؤمل تنفيذه خلال العام الحالي".

إلى ذلك أكد جلوب أن مديريته أمنت كامل الحصة المائية للخطة الزراعية في المحافظة للموسم الشتوي الحالي بواقع ٤٢٥ ألف دونم نفذت بالكامل، على حد قوله. جلوب ذكر أن النهوض بمشاريع الموارد المائية يتطلب اموالا ضخمة، في حين أن تخصيصات المديرية من تنمية الأقاليم منذ العام ٢٠٠٣ ولغاية العام ٢٠١٠ لم تتجاوز ١٥٠ مليون دينار فقط، مشيرا إلى أن السنة الحالية شهدت طفرة كبيرة في هذا المجال حيث بلغت التخصيصات لعام ٢٠١٢ نحو ثمانية مليارات دينار، إضافة إلى ٥٠ مليار دينار من الموازنة الاستثمارية.

وبين مدير الموارد المائية في ميسان أن سيتم توظيف هذه المبالغ لتنفيذ مجموعة من المشاريع، منها استصلاح أراض وكري أنهار وتشييد مجموعة نواظم وإكمال أعمال مسناة في علي الغربي وأخرى في المجر الكبير إلى جانب صيانة المشاريع القائمة.

سد العمارة في محافظة ميسان

إعلان نتائج استبيان عن الخدمات والفساد

أهالي الناصريّة: متى أجري ومن شارك فيه؟

□ الناصرية / حسين العامل

قوبل استبيان حكومي أظهرت نتائجه رضا المواطنين في محافظة ذي قار عن واقع الخدمات المقدمة في محافظتهم وتراجع مستويات الفساد فيها، بالتندر والتشكيك من قبل سكان الأحياء الفقيرة ورواد الانترنت.

فقد شكك المواطن علي الفريجي بموضوعية وصحة المعلومات الواردة في الاستبيان الذي نشره موقع شبكة "أخبار الناصرية" مؤخراً، وكتب تعليقا لا يخلو من السخرية إذ قال: "اعتقد أن هذا الاستبيان حصل وصحيح لكن أين يا ترى، في منطقة الإدارة المحلية أم في حي أور الجديد، ممكن أن يحصل الاستبيان في هذه المناطق (الثرية) ويعطي هذه النتائج لكن هل حصل في أحياء أريدو أو الإسكان الصناعي أو الشعلة أو الثورة أو مدينة الصدر أو الشهداء أو الفداء أو الزهراء أو الصالحية وكثير من المناطق التي تفتقر إلى الخدمات الأساسية".

فيما علق مواطن آخر أطلق على نفسه اسم (شاب عراقي) قائلا: "متى وأين حدث هذا الاستفتاء أم هي مجرد مسكنات لتخدير الناس"، متسائلا "هل زرتم حي أريدو الممتلئ بالنفايات، هل لاحظتم الشباب العاطلين عن العمل ومياه الشرب التي اختلطت مع مياه المجاري".

وكانت شبكة "أخبار الناصرية" قد نشرت تصريحا لرئيس لجنة النزاهة ومكافحة الفساد في مجلس محافظة ذي قار علي عطية شجر، أشار فيه إلى أن "الاستبيان الذي نظمته اللجنة كشف عن قبول ٧٠٪ من المشمولين بالاستبيان من أهالي المحافظة بمستوى الخدمات المقدمة لهم، وأن ٧٥٪ منهم يعتقدون ان الخدمات في محافظتهم أفضل من بقية المحافظات".

كما أعرب ٥٦٪ من المشمولين بالاستبيان عن اعتقادهم بأن الخدمات تحسنت خلال العام الحالي عما كانت عليه في العام الماضي، مقابل ١٥٪ يعتقدون أن العام الماضي كان أفضل.

أما بخصوص رؤية المستفتين عن واقع الفساد الإداري في المحافظة، فقد تحدث ١٢٪ منهم عن أنهم لمسوا عمليات فساد حقيقية أثناء مراجعاتهم للدوائر الحكومية، في حين تحدث نحو ٦٪ عن سماعهم عن حالات فساد من خلال أحاديث الناس دون أن يلمسوا ذلك واقعا.

وفي معرض تعليقه شكك مواطن آخر بمصداقية البيانات التي أظهرها الاستبيان وتساءل "لا أعرف هل لهذا الكلام مصداقية، فمتى وأين ولمن كان هذا الاستفتاء وأي عاقل يستفتي في الخدمات وهي غير موجودة، فأين الكهرباء وأين النظافة وأين المياه الصالحة للشرب".

فيما علق المواطن علي الشمري بسخرية لا تخلو من المرارة على الاستبيان الذي أعده مجلس محافظة ذي قار وقال: "هذا الاستبيان حدث في دبي أو في أربيل، وتبين أن الشعب راض عن ما قدمه المسؤولون لمدينة الناصرية حيث العمارات وناطحات السحاب والمساحات الخضراء والملاعب في كل حي".

وتابع ساخرا "لا تكفي الأوراق عند الحديث عن منجزات المحافظة وتطورها".

ومن اللافت في التعليقات المنشورة على الخبر المذكور أنه لم ينبر أي شخص من بين عشرات القراء للدفاع أو تأكيد صحة المعلومات الواردة في الاستبيان المذكور.